سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هايتي١٩٩١-١٩٩٤م

م.م. ندى رضا جاسم
جامعة بابل/ كلية التربية الاساسية

United States Policy Toward Haiti 1991-1994

Asst. Lec. Nada Reda Jassim
University Of Babylon/College of Basic Education
nadaalsultany202@gmail.com

Abstract

This research examines U.S. policy toward Haiti during the period from 1990 to 1994, a time marked by political turmoil, humanitarian crises, and American intervention. It explores the motivations behind the United States' actions, including the restoration of President Jean-Bertrand Aristide following the military coup of 1991, and evaluates the balance between humanitarian concerns and strategic interests. Furthermore, the study assesses the effectiveness of U.S. policies in achieving short-term political goals, such as the restoration of democracy, versus their impact on Haiti's long-term stability. Through a detailed analysis of diplomatic, military, and economic strategies, the research aims to shed light on how American interventions shaped Haiti's political landscape, their broader implications for U.S.foreign policy, and the challenges associated with promoting democracy abroad.

Keywords: foreign policy, military coup d 'état, humanitarian intervention, refugee crisis.

الملخص

يتناول هذا البحث سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه هايتي في الفترة(١٩٩٠ – ١٩٩٤) والتي اتسمت بالاضطرابات السياسية والأزمات الإنسانية والتدخل الأميركي، ويبين البحث الدوافع وراء سياسات الولايات المتحدة الامريكية، بما في ذلك إعادة الرئيس جان برتران أريستيد بعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٩١، ويقيم التوازن بين الاعتبارات الإنسانية والمصالح الاستراتيجية، فضلا عن ذلك، يوضح البحث مدى فعالية السياسات الأميركية في تحقيق الأهداف السياسية قصيرة المدى، مثل إعادة الديمقراطية، مقابل تأثيرها على استقرار هايتي على المدى الطويل ومن خلال دراسة تفصيلية للاستراتيجيات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية يسعى البحث إلى تسليط الضوء على كيفية تشكيل التدخلات الأميركية للمشهد السياسي في هايتي، وتأثيراتها الأوسع على السياسة الخارجية الأميركية، والتحديات المرتبطة بتعزيز الديمقراطية في الخارج.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الانقلاب العسكري، التدخل الانساني، أزمة اللاجئين

المقدمة

كانت الفترة (١٩٩٠ –١٩٩٤) فصلًا حاسما في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وهايتي، تميزت باضطرابات سياسية مكثفة وأزمات إنسانية وتحديات استراتيجية، خلال تلك الفترة، وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة للتعامل مع تدهور سريع في الأوضاع في هايتي، اذ تمت الإطاحة بأول رئيس منتخب ديمقراطيًا جان برتران أريستيد، في انقلاب عسكري عام ١٩٩١، بعد أشهر قليلة من توليه المنصب. لم يؤد الانقلاب إلى إغراق هايتي في حالة من الفوضى السياسية والاقتصادية فحسب، بل تسبب أيضًا في أزمة إنسانية، اذ حاول آلاف الهايتيين الفرار إلى الولايات المتحدة بحثًا عن ملجأ، وضعت هذه الموجة من اللاجئين والإدانة الدولية المتزايدة للنظام العسكري ضغوطا كبيرة على الحكومة الأميركية لاتخاذ رد فعل حاسم، اذ شكلت سياسة الولايات المتحدة تجاه هايتي خلال تلك الفترة مجموعة من العوامل، بما في ذلك المخاوف الجيوسياسية، والضغوط السياسية الداخلية، والاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان، تطورت مقاربة واشنطن من الجهود الدبلوماسية الأولية والعقوبات الاقتصادية التي هدفت إلى عزل النظام العسكري، انتهت بالتدخل العسكري عام ١٩٩٤ الذي أعاد أريستيد إلى السلطة، جاء قرار التدخل في سياق أوسع لسياسة الولايات المتحدة الخارجية بعد الحرب الباردة في نصف الكرة الغربي، مما عكس رغبة في دعم المبادئ الديمقراطية ومخاوف براغماتية بشأن الآثار المزعزعة للاستقرار السياسي في منطقة البحر الكاريبي. تبحث هذه الدراسة في تطور سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه هايتي بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤، مع التركيز على الاستراتيجيات الدبلوماسية والعسكرية والإنسانية الرئيسية التي اتبعتها الحكومة الأميركية، كذلك تهدف الدراسة إلى تقديم فهم معمق لكيفية تأثير الاستراتيجية التدخلية لواشنطن على المسار السياسي لهايتي وهياكل الحكم فيها واستقرارها على المدى الطويل، مع إلقاء الضوء على الاتجاهات الأوسع في سياسة الولايات المتحدة الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

قسم البحث الى مقدمة وخاتمة وخمس مباحث رئيسية. تناول المبحث الأول سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه هايتي خلال الفترة (١٩٨٦–١٩٩٠)، حيث ركّز على طبيعة المواقف الأميركية في أعقاب سقوط نظام دوفالييه. أما المبحث الثاني، فقد خصص لبحث موقف الإدارة الأمريكية من السياسة الحكومية للرئيس جان برتران أريستيد بعد انتخابه عام ١٩٩٠، وناقش المبحث الثالث موقف إدارة الرئيس جورج بوش الأب من الانقلاب الذي أطاح بأريستيد عام ١٩٩١، بينما تناول المبحث الرابع موقف إدارة الرئيس بيل كلينتون من هذا الانقلاب، خاصة في ظل تزايد الضغوط الدولية. أما المبحث الخامس، فقد ركز على التدخل العسكري الأميركي في هايتي عام ١٩٩٤، الذي جاء بهدف إعادة أريستيد إلى الحكم في إطار عملية "إعادة الديمقراطية".

المبحث الاول: سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه هايتي (١٩٨٦-١٩٩٠)

تميز نظام دوفالييه، الذي بدأه فرانسوا "بابا دوك" دوفالييه (François "Papa Doc" Duvalier)[١] واستمر ابنه جان كلود "بيبي دوك دوفالييه (Jean-Claude "Baby Doc" Duvalier)[٢] بالقمع السياسي واستخدام القوة التي عرفت بإسم "تونتون ماكوت (Tonton Macoutes)[٣] اذ شهدت هايتي تحت حكم دوفالييه انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، تميزت فترته بسوء الإدارة الاقتصادية، والعزلة عن المجتمع الدولي، اذ اعتمد النظام بشكل كبير على المحسوبية والفساد، مما أدى إلى اندلاع التظاهرات في كانون الثاني عام ١٩٨٦ في أكثر من اثنتي عشرة بلدة وإلى فرار دوفالييه الى فرنسا في السابع من شباط عام ١٩٨٦ على متن طائرة ارسلت من الولايات المتحدة الأمريكية، الا ان الاخيرة، ومن خلال سفارتها في هايتي وبالتعاون مع بيبي دوك قد لعبت دوراً هاماً في تأسيس حكومة انتقالية لملء الفراغ الذي خلفته استقالة دوفالييه المفاجئة [٤] ونتيجة لذلك، فقد جرى تعيين حكومة مؤقتة باسم المجلس الوطني للحكومة، برئاسة الجنرال هنري نامفي (Henri Namphy)[٥]، رئيس أركان القوات المسلحة للإشراف على عملية الانتقال إلى أن يتسنى إقامة حكومة مدنية وحكم ديمقراطي، حرصت الولايات المتحدة الامريكية على اظهار المجلس الوطني للحكومة بصورة إيجابية مع وعود بتقديم المساعدات الاقتصادية لهايتي[٦].

كانت الإجراءات الأولية التي اتخذتها حكومة هايتي واعدة للغاية، فقد تعهد نامفي بإجراء انتخابات رئاسية في تشرين الثاني عام ١٩٨٧ وإحلال الديمقراطية في هايتي قوبل هذا الاجراء بترحيب الولايات المتحدة، التي كانت سياستها تجاه هايتي تتمثل في الضغط على المؤسسة العسكرية لحملها على إجراء انتخابات ديمقراطية، وبهذا الإعلان، استأنفت الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية بالاضافه الى الدعم الفني والعسكري[٧] خلال تلك الفترة، بدات الديمقراطية تتبلور بمساعدة ودعم الولايات المتحدة الامريكية، وجرى صياغة دستور جديد دعى إلى إنشاء أحزاب سياسية ومؤسسات أخرى، ضمن الدستور الجديد، الذي وافق عليه أكثر من(٩٩٪)من الناخبين الهايتيين في استفتاء عام للحريات الشخصية وأسس حكومة تقوم على احترام القانون، حظي تنفيذ الدستور الجديد بدعم الولايات المتحدة، التي أصبحت الداعم الرئيسي للتحالف الوطني من أجل هايتي والمدافع الرئيسي عنه، كانت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان (Ronald Reagan)[٨] تعتقد أن التحالف الوطني من أجل هايتي هو الكيان الوحيد القادر على ضمان الديمقراطية في المستقبل في، وكانت الادارة الامريكية على استعداد لتقديم الدعم المالي لضمان بقائها، وعليه ؛قرر الكونجرس الأميركي في اتفاق ثنائي الحزبية زيادة المساعدات الخارجية للسنة المالية ١٩٨٧ إلى(١٠٢) مليون دولار[٩].

على الرغم من الدعم الأميركي الكامل لإرساء العملية الديمقراطية في المنطقة؛ إلا ان اعمال العنف قد تجددت على الرغم من أن التوقعات اشارت بأن مرحلة ما بعد دوفالييه ستشهد وقفا للإرهاب السياسي، ولضمان

سيطرتها وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية؛ لجأت حكومة الوحدة الوطنية إلى حملة من الترهيب ضد المعارضة، وكان ذلك واضحاً في تشرين الثاني عام ١٩٨٧ عندما أحبطت القوات العسكرية الانتخابات الرئاسية بقتل العديد من الناخبين في يوم الانتخابات، الأمر الذي أدى إلى تعليق الانتخابات[١٠].

عدت انتخابات عام ١٩٨٧ بمثابة الخطوة الأولى نحو عملية التحول الديمقراطي في هايتي، وكان تردد الرئيس نامفي في دعم تلك الانتخابات يرجع إلى دستور عام ١٩٨٧، والذي أنشأ مجلساً انتخابياً مؤقتاً تكوّن من هيئة مستقلة، لتنظيم الانتخابات[١١] وبما أن الولايات المتحدة أوضحت أن مساعداتها الخارجية مقرونة بإجراء الانتخابات، فقد اضطرت حكومة هايتي إلى عقدها، الا انها لم تكن لديها أي نية في احترامها، وقد شكلت مذبحة الانتخابات، التي أسفرت عن مقتل ما يقرب من اثنين وعشرين شخصاً وإصابة سبعة وستين آخرين، إحراجاً سياسياً لحكومة التحالف الوطني من أجل هايتي[١٢] ولم يكتف التحالف الوطني من أجل هايتي بدعم الكارثة، بل قام أيضاً بإلغاء الانتخابات رسمياً وإلغاء المجلس الانتخابي المؤقت المستقل، رغم أن الولايات المتحدة من خلال وزارة الخارجية أدانت المذبحة؛ إلا أنها استمرت في منح التحالف الوطني من أجل هايتي الثقة في مهمة ضمان الديمقراطية في هايتي[١٣]، وفي خضم ذلك، قام الكونجرس الأميركي بإصدار حزمه من التشريعات بهدف قطع جميع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عن هايتي باستثناء تلك التي تتعلق بأسباب انسانية حتى تنظيم انتخابات نزيهة، أعلنت الولايات المتحدة عن قرارها بمنع (٢٦) مليون دولار من أموال المساعدات إلى أن تتمكن هايتي من إثبات إحرازها تقدماً في مجال حقوق الإنسان[١٤].

ونتيجة لذلك، قرر التحالف الوطني للتغيير إجراء انتخابات جديدة في كانون الثاني عام ١٩٨٨ أصبح ليزلي مانيجات (Leslie F. Manigat) [١٥]المرشح المؤيد للتحالف الوطني للتغيير رئيساً لهايتي، الا انه سرعان ما اطيح به في انقلاب عسكري، على الرغم من أن الولايات المتحدة قد أدانت الانقلاب ظاهريا، إلا أن إدارة الرئيس ريغان كانت أول من دعم حكومة نامفي الثانية، التي استمرت في الإرهاب والقمع للحفاظ على سلطتها [١٦] اذ صرحت بأن هايتي لم تكن مستعدة للديمقراطية، وقامت بإلغاء دستور عام ١٩٨٧، واستمرت في قمع حركة المعارضة الديمقراطية مع إطلاق حملة من العنف ضد المعارضين السياسيين والمدنيين، وأدت الفظائع المستمرة التي ارتكبها نامفي إلى الاطاحة به في انقلاب عسكري في السابع عشر من أيلول عام ١٩٨٨[١٧] وسرعان ما حل محله الجنرال بروسبر أفريل (Prosper Avril)[١٨] وفي حين وعد الرئيس أفريل بالانتقال السلس إلى الديمقراطية، الا انه استمر في نهج اسلافه من ممارسات قمعيه وانتهاكات حقوق الإنسان، ونتيجة لذلك، وبعد ثمانية عشر شهراً وسط احتجاجات شعبية عنيفة، اضطر بروسبر إلى الاستقالة والذهاب إلى المنفى في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي آذارعام ١٩٩٠، عين البرلمان حكومة مدنية لغرض إجراء انتخابات، اختار مجلس الدولة الجديد إرثا باسكال ترويو (Ertha Pascal-Trouillot)[١٩] القاضية في المحكمة العليا الهايتية كرئيسة مؤقتة

لجمهورية هايتي, عبرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها للرئيسة المنتخبة والتي عينت مجلساً انتخابياً مؤقتاً مستقلاً تكون من تسعة أعضاء، جرى اختيار اولئك الأعضاء الذين كانوا مسؤولين عن تنظيم الانتخابات البرلمانية والتي كانت من المقرر أن تعقد في تشرين الثاني عام ١٩٩٠ من قبل هيئات مدنية وحكومية مختلفة كما يقتضي الدستور[٢٠]، وبحسب ما جاء في ملخص الكونجرس، وعلى الرغم من المحاولات السابقة التي بذلتها القوى المعادية للديمقراطية في هايتي لتأجيل الانتخابات الرئاسية، الا ان الفرصة أتيحت للهايتيين لعقد انتخابات في كانون الأول عام ١٩٩٠، وبحصوله على (٦٧.٥٪) من الأصوات، أصبح جان برتران أريستيد (Jean-Bertrand Aristide)[٢١] وهو قس كاثوليكي، أول رئيس منتخب ديمقراطياً بعد هزيمة مجموعة من المرشحين، بعضهم كان مدعوماً من الولايات المتحدة الامريكية، أجريت الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة والولايات المتحدة، فضلاً عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة[٢٢].

المبحث الثاني: موقف الادارة الأمريكية من السياسة الحكومية لأريستيد

كان صعود أريستيد إلى رئاسة هايتي في شباط عام ١٩٩١ إيذاناً ببدء عصر جديد في السياسة الهايتية، فقد تزامن توليه منصب الرئاسة مع تدهور الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هايتي، فبعد سلسلة من الحكومات التي هيمن عليها العسكريون، كان الاقتصاد الهايتي غارقا في الفوضى، كان انعدام القانون هو السمه المميزة للبلاد، ومع ذلك، كان أريستيد ملتزماً بتغيير المشهد السياسي والاقتصادي في هايتي مع تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المصممة لخلق مجتمع أكثر عدالة، وخلال فترة رئاسته، استخدم أريستيد الحقوق الدستورية الممنوحة له لتنفيذ سياسة إصلاحات واسعة، واقترح زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة(١٠٠٪)، وفرض رسوم التصدير على مشغلي مصانع التجميع، وعزز نمو النقابات العمالية، أثارت تلك الإجراءات غضب النخبة التجارية في هايتي التي اعتادت على الضرائب المجانية، وخيبة آمال المستثمرين الأميركيين الذين اعتمدوا على العمالة الرخيصة لتحقيق أرباح كبيرة[٢٣]، رغم أن أريستيد كان ملتزماً بإصلاحات سياسية واجتماعية مختلفة، الا ان برنامج مكافحه الفساد كان على قائمة الاولويات وشمل ذلك طرد أتباع دوفالييه من المناصب ذات النفوذ في البيروقراطية الهايتية، وكان عازماً على إنشاء دولة خالية من الفساد ومن الموالين لدوفالييه، حاول أريستيد إصلاح الجيش وإخضاعه للسيطرة المدنية، من خلال إجبار الضباط الفاسدين على التقاعد وتعيين أولئك الذين بدا أنهم موالون لحكومته[٢٤].

نفذ أريستيد إصلاحات اقتصادية كلية أخرى لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هايتي من جذورها، فضلا عن اقتراح حزمة اقتصادية، والتي كان من المفترض أن توفر لهايتي فرصة للتنمية الاقتصادية المستدامة، وانخرطت إدارة أريستيد من أجل الحصول على التمويل اللازم لبرامجها الاقتصادية الطموحة، في مفاوضات مباشرة مع المقرضين المتعددين الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما، وأثارت مقترحات أريستيد لتحسين القدرة الفنية والإدارية للبيروقراطية الحكومية وخصخصة الشركات الحكومية غير

الكفؤة إعجاب الوكالات الدولية، ونتيجة لهذا، تعهدت الوكالات، في مقابل تدابير التقشف الإضافية وتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة، بتقديم (٤٤٠) مليون دولار لإدارته[٢٥].

من جانبها عدت الولايات المتحدة الامريكية انتصار أريستيد تهديداً لمصالحها الاقتصادية في هايتي بسبب ميوله الثورية ومشاعره المعادية لواشنطن، الا ان الاخيرة رأت في انتصاره خطوة نحو الاستقرار السياسي في هايتي، وفور توليه السلطة، قام اريستيد بالتخفيف من خطابه المناهض للولايات المتحدة الامريكية، والتزم بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ووضع سياسة لتبسيط البيروقراطية الهايتية المتضخمة لتطهير الجيش من الفساد، وتحسين الخدمات العامة، وخفض معدلات البطالة[٢٦] هدفت تلك المبادرات إلى إصلاح النظام الضريبي، ورفع الحد الأدنى للأجور المدفوعة للعمال الهايتيين الفقراء، الا ان تلك المبادرات اصطدمت مع مصالح اصحاب السلطة التقليديين في هايتي، بما في ذلك الأسر الهايتية الثرية والمستثمرين الأميركيين، عليه في أيلول عام ١٩٩١، وبعد أقل من ثمانية أشهر من تولي أريستيد السلطة، تمت الإطاحة به في انقلاب عسكري بزعامه الجنرال راؤول سيدراس (Raoul Cédras)[٢٧].

المبحث الثالث: موقف إدارة الرئيس جورج بوش من انقلاب هايتي عام١٩٩١

في أعقاب الإطاحة العسكرية بالرئيس أريستيد في أيلول عام ١٩٩١، أدانت الولايات المتحدة الامريكية الانقلاب، اذ انه ونظراً لعملية التحول الديمقراطي، التي كانت جارية على قدم وساق في مختلف أنحاء أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، باستثناء كوبا، فقد رفضت الولايات المتحدة السماح بعودة الحكم العسكري في هايتي، وكان من شأن مثل هذا الإجراء أن يقوض مصداقية الولايات المتحدة، نظراً لدعمها غير المسبوق للانتخابات التي جرت في هايتي في عام ١٩٩٠، ونتيجة لهذا، اتفق صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة على ضرورة فرض استعادة الحكومة الدستورية في هايتي وإعادة أريستيد إلى السلطة[٢٨].

ولذلك، فإن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (George H. W. Bush)، ورغم شكوكها في آراء أريستيد السياسية والأيديولوجية، الا انها نددت على الفور بالانقلاب وأوضحت أن النظام العسكري بقيادة سيدراس لن يسمح له بإحباط الديمقراطية في نصف الكرة الأرضية الغربي، وقامت الادارة الامريكية بإيقاف المساعدات الاقتصادية مع فرض عقوبات اقتصادية على هايتي، وقد أكد الرئيس بوش على هذه الإجراءات، حين صرح: "**أن الأحداث الخطيرة التي وقعت في جمهورية هايتي بهدف تعطيل الممارسة الشرعية للسلطة من قبل الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في ذلك البلد تشكل تهديداً استثنائي للأمن القومي والسياسة الخارجية والاقتصاد في الولايات المتحدة، وبالتالي فإني أعلن عن حالة الطوارئ الوطنية للتعامل مع هذا التهديد**" [٢٩]، وكان ذلك بمثابة الرغبة الامريكية القاطعة على دعم الديمقراطية في هايتي[٣٠].

لم تكن الولايات المتحدة ترغب في تصرف احادي الجانب مع الأزمة الهايتية، ولذلك، انضمت ادارة الرئيس بوش إلى منظمة الدول الأميركية في حملتها الرامية إلى استعادة الديمقراطية في هايتي، وأقنعت حكومات المنطقة بتدويل الصراع في هايتي، وفي الثاني من تشرين الأول عام ١٩٩١، اي بعد يومين من الانقلاب، اجتمعت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأميركية البالغ عددها (٣٤) دولة لإدانة الانقلاب وأصدرت عدة قرارات من ضمنها فرض الحظر الاقتصادي على هايتي مع تعهد من الولايات المتحدة بالتعاون مع إجراءات منظمة الدول الأميركية[٣١]، وفي معرض ترديده لآراء الولايات المتحدة وموقف المجتمع الدولي أمام الجمعية العامة لمنظمة الدول الأميركية، أكد وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر (James Baker)[٣٢] **بقوله: "إن هذا هو الوقت المناسب للعمل الجماعي؛ إن هذه العصابة غير شرعية. وليس لها أي مكانة في المجتمع الديمقراطي. وإلى أن تعود حكومة الرئيس أريستيد إلى السلطة، فسوف تظل هذه العصابة منبوذة في مختلف أنحاء هذا النصف من الكرة الأرضية، بلا مساعدة، ولا أصدقاء، ولا مستقبل، ولا ينبغي لمنظمة الدول الأميركية أن تهدأ حتى يستعيد شعب هايتي ديمقراطيته"**[٣٣].

وعلى الرغم من الدعم الأميركي الجزئي للحظر التجاري الذي فرضته منظمة الدول الأميركية على هايتي بعد فشلها في إقناع القادة العسكريين بإعادة أريستيد إلى السلطة، الا ان واشنطن لم تتعهد بتقديم الدعم المطلق لأريستيد، بدأت إدارة بوش في شن حملة علاقات عامة لتشويه سجل أريستيد في مجال حقوق الإنسان والتشكيك في التزامه بالديمقراطية، واصلت وسائل الإعلام المطبوعة تنفيذ هذه الحملة المضللة حيث نظر العديد من المسؤولين في الحكومة الأميركية إلى تصرفات أريستيد أثناء فترة رئاسته القصيرة باعتبارها تصرفات دكتاتورية، وسرعان ما تضاءل الدعم الأولي الذي أبدته واشنطن لعودة الرئيس الهايتي إلى السلطة، وأشار بعض صناع القرار في إدارة بوش إلى أن أريستيد قد قام بعزل الهايتيين الأثرياء من مراكز السلطه ودعا إلى استخدام العنف ضد الطبقة النخبوية، ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية، ونظراً لحقيقة أنهم كانوا يشككون في ميول أريستيد اليسارية ومعاداته للإمبريالية، فإن الولايات المتحدة لم تتخذ أي إجراء من شأنه عودة الأخير للسلطة[٣٤].

وعليه فإن إدارة بوش لم تطبق سياستها ضد النظام العسكري بشكل كامل، ولم يتم فرض الحظر الاقتصادي على هايتي بالقوة، ولم تفعل الولايات المتحدة الكثير لمنع تدفق السلع إلى هايتي، وعلى المستوى الخطابي، وعدت الولايات المتحدة بالالتزام بالحظر الذي فرضته منظمة الدول الأميركية لإجبار الجيش على التنحي عن السلطة ؛' الا ان واشنطن في مواجهة الضغوط من جانب المستثمرين الأميركيين العاملين في هايتي قد بدأت في انهاء الحظر من خلال وضع استثناءات خاصة ومنح تراخيص تسمح لمصانعها في هايتي بتلقي معداتها وأدواتها وموادها من الخارج أدى غياب آليات التنفيذ من جانب إدارة بوش إلى تقويض فعالية الحظر الاقتصادي المفروض

على هايتي؛ ذلك أن النظام العسكري، الذي لم يتأثر بالعقوبات لم ينظر بجدية إلى الولايات المتحدة باعتبارها تهديداً حقيقياً، بل إنه شرع بدلاً من ذلك في تعزيز قبضته على السلطة بهدف زيادة عزلة أريستيد وأنصاره[٣٥].

ونتيجة لذلك، تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية في هايتي، وأدت أعمال القمع الوحشية والتعذيب والسجن التي شنت ضد أنصار أريستيد إلى تحول الازمه الهايتية إلى أزمة لاجئين، وحاول نحو (١٥) ألفاً من الهايتين الفرار من القمع السياسي، وكان لهؤلاء اللاجئين الحق المشروع في طلب اللجوء في الولايات المتحدة، الا ان إدارة بوش ومن خلال خفر السواحل، اعترضت سبيل هؤلاء اللاجئين في البحر ونقلتهم إلى القاعدة البحرية الأميركية في خليج جوانتانامو (Guantánamo Bay)[٣٦] بكوبا.

وفي أواخر عام ١٩٩١، منح اللاجئين الهايتيين حق اللجوء المؤقت الى الولايات المتحدة الامريكية وأجرى مسؤولو الهجرة في الولايات المتحدة مقابلات مع الهايتيين لتحديد ما إذا كانوا مؤهلين للحصول على اللجوء السياسي أم لا. وفي إشارة إلى أن العنف في هايتي كان عرضياً وليس منهجياً، أعادت الإدارة الأميركية ثلثي هؤلاء اللاجئين إلى هايتي وسمحت للثلث الآخر بالبقاء في القاعدة البحرية الأميركية، مدعيةً أن الثلثين الآخرين فشلوا في إثبات تعرضهم للاضطهاد[٣٧]؛ الا ان عودة اللاجئين الهايتيين لم توقف تدفق الهايتيين إلى الولايات المتحدة، ومع استمرار الأزمة، استمر المزيد من الهايتيين في طلب اللجوء في الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل أزمة اللاجئين قضية سياسية داخلية في الولايات المتحدة، ونتيجة لهذا، أصدر الرئيس جورج دبليو بوش في الرابع والعشرين من أيار عام ١٩٩٢ أمراً تنفيذياً يقضي بفرض الإعادة القسرية للاجئين الهايتيين الذين تم القبض عليهم في البحر وإعادتهم إلى هايتي دون الاستفادة من جلسة استماع ودون إتاحة الفرصة لهم للتقدم بطلب اللجوء السياسي، وبعبارة أخرى، قررت الولايات المتحدة إغلاق أبوابها أمام اللاجئين الهايتيين، ولتبرير أفعالها، زعمت إدارة بوش أن هؤلاء الهايتيين لاجئون اقتصاديون، وبالتالي فهم غير مؤهلين لدخول الولايات المتحدة وزعمت الإدارة أن اللاجئين لن يتعرضوا للاضطهاد عند عودتهم إلى هايتي وأنهم أحرار في التقدم بطلب اللجوء السياسي في القنصلية الأميركية في هايتي. ورغم أن هذه السياسة كانت فعّالة في الحد من تدفق اللاجئين الهايتيين غير الشرعيين القادمين إلى هايتي، إلا أنها لم تعترف بأي حق من حقوقهم في اللجوء السياسي[٣٨].

المبحث الرابع: موقف إدارة الرئيس بيل كلينتون من انقلاب هايتي

لم يكن انتخاب بيل كلينتون (Bill Clinton)[٣٩] رئيساً للولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ مؤشراً على أي تغيير كبير في السياسة تجاه هايتي، وكونه مرشحاً رئاسياً، كان كلينتون يشير في كثير من الأحيان إلى التناقضات والقسوة التي تتسم بها سياسة إدارة بوش تجاه هايتي، ووعد بإجراء تغييرات جذرية إذا ما انتُخِب ولكن بعد فترة وجيزة من انتخابه، تبنى كلينتون بعض سياسات بوش، بما في ذلك الإعادة القسرية للاجئين الهايتيين، وعند تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة في كانون الثاني عام ١٩٩٣، كرر كلينتون دعم الولايات المتحدة لعودة أريستيد

كرئيس واستمر في الجمع بين الحظر الاقتصادي والمفاوضات الدبلوماسية مع إعادة اللاجئين الهايتيين إلى هايتي ومع ان واشنطن لم تنجح في اتباع هذه الاستراتيجية، الا ان الرئيس كلينتون كان أكثر التزاماً بعودة أريستيد إلى سدة الحكم، وإن كان غير راغب في استخدام القوة لإعادة أريستيد إلى السلطة دون ضمان التزامه بالمصالحة الوطنية واحترام خصومه السياسيين[٤٠]، ومن وجهة نظر إدارة كلينتون فإن عودة أريستيد لا تتساوى بالضرورة مع العملية الديمقراطية في هايتي فقد اتفق أغلب صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة على أن عودة أريستيد لن تحل تلقائياً مشكلة اللاجئين الهايتيين ولن تغير تاريخ هايتي من الحرمان الاقتصادي والفقر المدقع والفساد السياسي ونتيجة لهذا فقد تعاملت إدارة كلينتون مع أريستيد بحذر شديد[٤١].

وفي خضم تلك التطورات، كان على الرئيس كلينتون أن يتعامل مع مجموعات الضغط في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالسياسة الامريكية تجاه هايتي، وكانت هاتان المجموعتان هما الكتلة السوداء في الكونجرس والوفد الكونجرسي لولاية فلوريدا، والتي كان لأزمة اللاجئين الهايتيين تأثير مباشر عليهما، فقد كانت سياسة كلينتون المناهضة للاجئين مدعومة من قبل معظم أعضاء الوفد الكونجرسي لولاية فلوريدا الا ان الكتلة السوداء سارعت إلى إدانة تلك السياسة وعدها تمييزا عنصريا ضد السود، وعلى الرغم من اختلافاتهما، اتفقت المجموعتان على أن عودة أريستيد إلى السلطة كانت ضرورية لمعالجة تلك المشكلة [٤٢].

وعلى ذلك فقد شعر الرئيس كلينتون، إدراكاً منه لأهمية الناخبين السود باعتبارهم القاعدة الأساسية لدائرته الانتخابية، ولأهمية وفد الكونجرس في ولاية فلوريدا، الذي كانت أصواته ضرورية لانتخاباته الرئاسية المقبلة بأنه ملزم بإيجاد حل للأزمة الهايتية، وبالتالي، جعل عودة أريستيد واحدة من أولويات إدارته ونتيجة لهذا فقد حذر وزير الخارجية الامريكي المعين حديثاً وارن كريستوفر في أوائل شباط عام ١٩٩٣ المؤسسة العسكرية الهايتية والنظام القائم بحكم الأمر الواقع بقوله: "**إن أولئك الذين يمسكون بالسلطة غير الشرعية هناك لابد وأن يدركوا أنهم يسبحون ضد تيار التاريخ ولن ينتصروا**"[٤٣].

فضلا عن ذلك، دعا الرئيس كلينتون أريستيد إلى البيت الأبيض لطمأنته على التزامه بإعادته إلى السلطة وتعهد بالانخراط في الجهود الدبلوماسية لتسريع عودته، ولتحقيق هذا الهدف، عملت إدارة كلينتون على تعيين لورانس بيزولو (Lawrence Pezzullo) السفير السابق في نيكاراجوا، للعمل كمبعوث خاص لوزير الخارجية بشأن السياسة الهايتية، وكانت المهمة الأساسية لبيزولو هي العمل مع دانتي كابوتو(Dante Caputo)[٤٤]، المبعوث الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية إلى هايتي، لدفع رغبة إدارة كلينتون في التوصل إلى تسوية سريعة للأزمة، ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية، فإن أي اختراق سياسي للأزمة لابد وأن ينبع من الدبلوماسية المتعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، وعليه، فقد عملت الولايات المتحدة بالتعاون مع منظمة الدول الأميركية والأمم المتحدة على التعامل مع النظام القائم بحكم الأمر الواقع، وقد تجلى

هذا الجهد الذي بذلته إدارة كلينتون لإظهار دعمها لأريستيد في مؤتمر صحفي عقد في البيت الأبيض في السادس عشر من آذار عام ١٩٩٣ وفي معرض تأكيده على دعمه لأريستيد، صرح الرئيس كلينتون قائلاً: "**إنني أود أن أوضح بكل قوة أننا لن ندعم استمرار الحكومة غير الشرعية في هايتي، وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في تسريع وتيرة المفاوضات لإعادة الرئيس أريستيد إلى منصبه في ظل ظروف المصالحة الوطنية والاحترام المتبادل لحقوق الإنسان**"[٤٥].

المبحث الخامس: التدخل العسكري الامريكي في هايتي عام ١٩٩٤

أدركت إدارة كلينتون أن الضغوط التي تمت ممارستها أجل عودة أريستيد قد فشلت، لذا تحولت إلى سياسة الشدة والاستراتيجية المتشددة ضد الحكام العسكريين في هايتي، لذلك، طلبت الإدارة الأمريكية من القادة العسكريين في هايتي تسليم السلطة وإلا فإنهم سوف يصبحون عرضة لعقوبات متزايدة [٤٦]، ودفعت الأمم المتحدة إلى تشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على هايتي، وفي السادس من أيار ١٩٩٤، صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع على فرض حظر تجاري شامل على هايتي. وباستثناء الغذاء والدواء والوقود، منعت الضباط العسكريون وأتباعهم، الذين يبلغ عددهم نحو(٦٠٠) شخص من السفر إلى الخارج[٤٧] وجُمدت أصولهم في جميع أنحاء العالم، ومنعت رحلات الطائرات الخاصة إلى هايتي، فضلا عن ذلك، أعطى القرار قادة الانقلاب مهلة (١٥) يومًا إما للتنازل عن السلطة أو الخضوع للقوة العسكرية[٤٨].

ردا على تحذيرات الولايات المتحدة، ، قام القادة العسكريون الهايتيون بتعيين القاضي إميل جوناسان (Émile Jonassaint)[٤٩] ليصبح رئيسًا مؤقتًا لهايتي، واتهمت الحكومة الجديدة الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية لهايتي ودعت المواطنين إلى مقاومة أي محاولات أمريكية لغزو هايتي وأعطى النظام الهايتي بعثة مراقبة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة إنذارًا نهائيًا لمغادرة هايتي على الفور، ولذلك، فقدت ادركت إدارة كلينتون أن استخدام القوة هو الخيار الوحيد المتبقي أمام الولايات المتحدة الامريكية، وعلى هذا فقد بدأت الإدارة في تبني سياسة مزدوجة تألفت من الاستعداد لغزو عسكري لإزاحة زعماء الانقلاب، وإعادة تثقيف أريستيد سياسيا استعداداً لعودته للسلطة[٥٠] وقد أثار قرار واشنطن بتأمين موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على العمل العسكري في هايتي جدلاً كبيراً بين أولئك الذين عارضوا فكرة التدخل العسكري في هايتي، الا ان هذه الخلافات لم تردع إدارة كلينتون عن المضي قدماً في خياراتها السياسية الجديدة [٥١] وبفضل تفويض الأمم المتحدة بالغزو، بدأت وزارة الدفاع، التي عارضت طوال الأزمة إرسال قوات أميركية إلى هايتي، في التخطيط ودراسة التدخل العسكري الأميركي السابق لتحديد أفضل الأساليب لطرد القادة العسكريين الهايتيين من السلطة، ولم تلق فكرة التدخل العسكري في هايتي مقاومة من وزارة الدفاع فحسب، بل وأيضاً من جانب أعضاء

الكونجرس المحافظين والمعتدلين. اذ كان هناك من اعتقد أن الإدارة لم يكن لديها هدف واضح واستراتيجية للخروج، مستذكرين احتلال هايتي عام ١٩١٥[٥٢].

رفض الرئيس أريستيد في البداية خيار التدخل العسكري، وزعم أنه وفقاً للدستور الهايتي، لا يستطيع الموافقة على التدخل الأجنبي في هايتي، ووفقاً لأريستيد، فإن مثل هذا الإجراء جريمة تستوجب المساءلة، ودعا أريستيد إلى استخدام العقوبات لإعادة نفسه إلى السلطة، ومع ذلك، أدرك أريستيد أن العقوبات لم تسفر عن أي تحرك نحو عودته، فقم بتأييد التدخل العسكري وتحديدا ان القرار الاخير جاء بتعويض من الأمم المتحدة[٥٣] ومع قيام مجلس الأمن القومي بالضغط من أجل التدخل العسكري لإعادة أريستيد إلى السلطة، أنشأت وزارة الدفاع لجنة تخطيط مكونة من عشرين عضواً في القيادة الأطلسية الأميركية للتحضير لغزو محتمل لهايتي، وللتعلم من أخطاء الماضي، درس الأعضاء بالتفصيل التدخل العسكري الأميركي السابق، بما في ذلك تدخلات غرينادا وبنما والصومال[٥٤].

وفي السياق ذاته، وجهت القيادة الأمريكية العمليات الخاصة للجيش الأمريكي في فورت براج بولاية نورث كارولينا لوضع خطة (الخطة ٢٣٧٠) للعمل العسكري، ووضعت وكالات أخرى، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)[٥٥]، خططها الخاصة لتقديم المساعدة للحكومة المستعادة، وعلى مدار الاستعدادات العسكرية، كانت الآمال معلقة على قدرة إدارة كلينتون على إقناع النظام العسكري في هايتي بالتخلي عن السلطة سلميا، ونتيجة لهذا، طلبت القيادة العسكرية الأميركية من الفرقة العاشرة للمشاة في فورت دروم في نيويورك إعداد خطة طوارئ (الخطة ٢٣٨٠)[٥٦]، في حالة التدخل السلمي للولايات المتحدة في هايتي، ومع موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إنشاء قوة متعددة الجنسيات، اعتمد القادة العسكريون الأميركيون على الخطة (٢٣٧٠) والخطة (٢٣٨٠) لتحقيق هدفهم، وبينما كانت الإدارة تستعد لغزو هايتي عسكرياً، كانت ملتزمة أيضاً بإعادة تشكيل أريستيد وتغيير وجهة نظره السياسية، ولم تكن إدارة كلينتون تؤيد وجهة نظر أريستيد الاجتماعية الاقتصادية الشعبوية، ومن وجهة نظر الإدارة، كان من الواجب استبدال رغبة أريستيد في إعادة توزيع الثروة، وتعزيز الاقتصاد الزراعي وضمان استراتيجية النمو القائمة على العدالة باستراتيجية التنمية الرأسمالية [٥٧].

على أمل تجنب التدخل العسكري، أرسلت إدارة كلينتون في السادس عشر من أيلول عام ١٩٩٤ وفداً برئاسة الرئيس السابق جيمي كارتر (Jimmy Carter) [٥٨]، والسيناتور سام نون (Sam Nunn) (ديمقراطي من جورجيا)، اعتُبِرت هذه المهمة بمثابة جهد دبلوماسي أخير للبحث عن حل سلمي للأزمة، وبعد يومين من المفاوضات والتهديد الوشيك بالغزو، وافق القادة العسكريون على التنحي، ووقع القادة العسكريون والرئيس السابق كارتر على اتفاق ينص على استقالة سيدراس ونشر التدخل العسكري الأميركي سلمياً[٥٩]، ونتيجة لهذا، ونتيجة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في اللحظة الأخيرة مع قادة الانقلاب، نجحت مهمة كارتر في تجنب غزو دموي،

وهكذا، في أيلول عام ١٩٩٤، نزلت القوات الأميركية في هايتي في تدخل سلمي، وبحلول الثلاثين من أيلول ١٩٩٤، كان نحو عشرين ألف جندي أميركي متمركزين في هايتي كجزء من "عملية دعم الديمقراطية [٦٠] وفي الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٩٤، وبعد أن قررت الولايات المتحدة تأمين هايتي، أعادت إدارة كلينتون أريستيد إلى هايتي في احتفال رسمي لاستئناف رئاسته، ولقد عد التدخل الأميركي ناجحا جزئياً اذ لم يكن هناك قتلى، سواء من الجانب الهايتي أو من الجانب الأميركي [٦١] ولم تكن مهمة إعادة بناء هايتي سياسياً واقتصادياً من أولويات صناع القرار الأميركيين، ويرجع ذلك إلى حقيقة مفادها أن هايتي، التي كانت فقيرة تاريخياً ولم يكن لها ماض ديمقراطي، لم تكن تمثل نموذجاً للرأسمالية الأميركية [٦٢].

الخاتمة

شهدت السياسة الأمريكية تجاه هايتي بين عامي(١٩٩١ – ١٩٩٤)تحولاً نوعياً من الحيطة الدبلوماسية إلى التدخل العسكري المباشر، وذلك في ظل إدارتين رئاسيتين متعاقبتين، ففي أعقاب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب جان برتران أريستيد عام ١٩٩١، اتسم موقف إدارة جورج بوش الأب بالحذر والتروي، اذ حرصت على موازنة الاعتبارات الجيوسياسية مع التحديات الداخلية المتمثلة في تدفق المهاجرين الهايتيين، غير أن وصول إدارة بيل كلينتون إلى البيت الأبيض عام ١٩٩٣ مثل منعطفاً حاسماً في هذا الملف، اذ تبنت واشنطن سياسة أكثر تشدداً توجت بالتدخل العسكري المباشر في ايلول عام ١٩٩٤ عبر عملية "الحفاظ على الديمقراطية"، وقد جاء ذلك التحول استجابة لمجموعة من العوامل المتشابكة، منها تزايد الضغوط الدولية والإقليمية لاستعادة الشرعية الديمقراطية وتفاقم الأزمة الإنسانية في هايتي فضلا عن تصاعد النقد المحلي للسياسة الأمريكية السابقة وتكشف دراسة هذه الفترة عن عدة استنتاجات رئيسية وهي:

١. مثل الانقلاب الهايتي اختباراً حقيقياً للمبادئ الديمقراطية التي تتبناها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، اذ اضطر صناع القرار الأمريكيون إلى الموازنة بين المبادئ والمصالح.
٢. اتسمت سياسة إدارة بوش بالحذر والاعتماد على الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، في حين اتجهت إدارة كلينتون نحو خيار القوة العسكرية بعد تفاقم الأزمة.
٣. شكلت عملية إعادة أريستيد سابقة مهمة في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، اذ مثلت حالة نادرة من التدخل المباشر لاستعادة نظام ديمقراطي منتخب.
٤. ظل ملف الهجرة الهايتية عاملاً مؤثراً في صنع القرار الأمريكي طوال فترة الأزمة، اذ شكلت التدفقات البشرية ضغطاً سياسياً داخلياً مستمراً.

الهوامش

١. فرانسوا دوفاليه (١٩٠٧–١٩٧١)، المعروف أيضا باسم بابادوك، كان طبيبا وديكتاتورا حكم هايتي من ١٩٥٧ حتى وفاته في ١٩٧١، وأسس نظامًا قمعيا اعتمد على العنف، مدعومًا بميليشيا التونتون ماكوت التي أرعبت الشعب، وقد أعلن نفسه رئيسا مدى الحياة عام ١٩٦٤، وبعد وفاته خلفه ابنه جان كلود دوفاليه بيبي دوك) الذي استمر في الحكم حتى ١٩٨٦، للمزيد ينظر:

Elizabeth Abbott,Haiti: The Duvaliers and Their Legacy. New York: McGraw Hill Book Company, 1988, p.12

٢. جان كلود دوفالييه، الملقب بـ "بيبي دوك، سياسي ودبلوسي هايتي ولد في ٣ حزيران ١٩٥١ في بورت أو برانس، هايتي. وهو نجل فرانسوا دوفالييه المعروف باسم "بابا دوك")، الذي حكم هايتي بشكل ديكتاتوري منذ ١٩٥٧ حتى وفاته في ١٩٧١. ترعرع جان كلود في ظل نظام والده القمعي، وبعد وفاة والده، تولى السلطة بعمر ١٩ سنة، ليصبح أصغر رئيس في العالم آنذاك. ورث حكمًا قائمًا على القمع والفساد، حيث "استمر في الاعتماد على ميليشيا "التونتون ماكوت لإرهاب السياسي، بينما عاشت النخبة الحاكمة في ترف بينما عانى الشعب من الفقر المدقع، وفي ٧ شباط ١٩٨٦، اندلعت انتفاضة شعبية ضد حكمه بسبب تدهور الأوضاع المعيشية والقمع، ففر جان كلود مع عائلته إلى فرنسا، حيث عاش في المنفى بثروة تقدر بملايين الدولارات المسروقة من خزينة هايتي، للمزيد ينظر:

Dash, J. Michael. Haiti and the United States: National Stereotypes and the Literary Imagination, 2nd ed. New York: St. Martin's Press, 1997, p.52

٣. التونتون ماكوت هم ميليشيا شبه عسكرية أسسها فرانسوا دوفالييه في هايتي عام ١٩٥٩ بهدف حماية نظامه الديكتاتوري والقضاء على المعارضين، اعتمدت هذه الميليشيا على العنف والترهيب والقتل لفرض السيطرة وكانت تشتهر بأساليبها الوحشية وارتباطها الوثيق بالحكومة ارتدى أفرادها ملابس مدنية وتمتعوا بحصانة كاملة مما سمح لهم بارتكاب انتهاكات حقوقية واسعة دون محاسبة أصبحوا رمزاً للقمع والفساد في هايتي خلال حكم دوفالييه وابنه جان كلود دوفالييز حتى سقوط النظام عام ١٩٨٦، للمزيد ينظر:

Dominguez, Jorge I and Abraham F Lowenthal. Constructing Democratic Governance: Latin America and the Caribbean in the 1990s. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1996, p.78

4. Fauriol, George A. The Haitian Challenges: U.S. Policy Considerations. Washington, D.C.: The Center for Strategic and International Studies, 1993.

٥. هنري نامفي هو عسكري وسياسي هايتي شغل منصب رئيس هايتي المؤقت بعد الإطاحة بالرئيس جان كلود دوفالييه عام ١٩٨٦ حيث قاد المجلس العسكري الحاكم الذي سيطر على البلاد في فترة انتقالية مضطربة تميزت بالعنف والاضطرابات السياسية، كان نامفي شخصية مثيرة للجدل بسبب اتهاماته بقمع المعارضين

وتزوير الانتخابات كما اتهم بالفساد واستغلال السلطة قبل أن يطاح به هو الآخر في انقلاب عسكري عام ١٩٨٨ لينتهي به المطاف في المنفى حيث توفي لاحقاً في ظروف غامضة، للمزيد ينظر:

Dominguez, Jorge I Pastor, Robert A. Pastor and R Delisle Worrell. Democracy in the Caribbean: Political, Economic and Social Perspectives. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1993, p.88

6. Farmer, Paul. The Uses of Haiti. Monroe, Maine: Common Courage Press, 1994, p.121
7. The Third Century: U.S. Latin American Policy Choices. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1988, p.67

٨. رونالد ريغان 1911–2004 الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٨١ ١٩٨٩)، وينتمي إلى الحزب الجمهوري. كان ممثلاً سينمائياً قبل دخوله السياسة، ثم أصبح حاكماً لولاية كاليفورنيا (١٩٧٥–١٩٦٧). اشتهر ريغان بسياساته المحافظة اقتصادياً ومواقفه المناهضة للاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، حيث دعا إلى زيادة الإنفاق العسكري ودعم الحركات المناهضة للشيوعية حول العالم، للمزيد ينظر:

Reagan, Ronald. *The Reagan Diaries*. 2 vols. Edited by Douglas Brinkley. New York: HarperCollins, 2007, pp.31-34

9. Fadyen, Deidre. Haiti: Dangerous Cross Roads. Boston, Mass: The South End Press. 1995, p.39
10. Fernandez, Ronald. Cruising the Caribbean: US Influence and Intervention in the Twentieth Century. Monroe, Maine: Common Courage Press, 1994, p.199
11. George, Alexander. "The Role of Force in Diplomacy: A Continuing Dilemma for U.S. Foreign Policy." In Managing Global Chaos, eds., Chester Crocker, Fen Hampson and Pamela Aall. Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 1996, pp.55-57
12. Griffith, Ivelaw L. and Betty N Sedoc -Dahlberg. Democracy and Human Rights In the Caribbean. Boulder, Colorado: Westview Press, 1997, p.10
13. Jean Pierre Gingras, O. Duvalier, Caribbean Cyclone: The History of Haiti and Its Present Government. New York: Expository Press, 1967.
14. Henriksen, Thomas H. Clinton's Foreign Policy in Somalia, Bosnia, Haiti, and North Korea. Stanford, Ca: Stanford University, Hoover Institution on War, Revolution and Peace, 1996.

١٥. ليزلي مانيجات سياسي ومؤرخ هايتي ولد في ١٦ اب ١٩٣٠، حكم هايتي لفترة قصيرة عام ١٩٨٨ بعد انتخابات مثيرة للجدل نظمها الجيش، وكان أستاذا للتاريخ والعلوم السياسية ودرس في جامعات هايتي وخارجها وأسس جامعة المعهد الوطني للإدارة والدراسات الدولية في هايتي وكان أستاذا للتاريخ والعلوم السياسية ودرس في جامعات هايتي وخارجها أسس جامعة المعهد الوطني للإدارة والدراسات الدولية في

هايتي، ترشح للرئاسة عدة مرات قبل أن يفوز في انتخابات ١٩٨٨ المشكوك في نزاهتها حكم من شباط إلى حزيران ١٩٨٨ قبل أن يطاح به بانقلاب عسكري، للمزيد ينظر:

Mann, Thomas E. A Question of Balance: The President, the Congress and Foreign Policy. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1990, p.112

16. Samuel P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman, Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1991.p.100
17. Kegley, Charles W. Jr. and Eugene R. Wittkopf. American Foreign Policy: Pattern and Process 5th ed., New York: St. Martin's Press, 1996.

١٨. بروسبر أفريل عسكري وسياسي هايتي ولد عام ١٩٣٧، شغل منصب قائد الحرس الرئاسي في عهد جان كلود دوفالييه قاد انقلابا عسكريا عام ١٩٨٨ ضد الحكم المدني وقد حكم هايتي كرئيس عسكري من ايلول ١٩٨٨ إلى اذار ,1990 وأطيح به بعد احتجاجات شعبية واضطرابات سياسية، واشتهر بحكمه القمعي والاستبدادي وواجه اتهامات بانتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة حكمه ظل شخصية مثيرة للجدل في التاريخ السياسي الهايتي، للمزيد ينظر:

Manigat, Leslie F. Une Seule Voix Pour Deux Voies (One Lonely Voice For Two Ways). Port-au-Prince, Haiti: Edition Des Antilles, SA, 1994.

١٩. إرثا باسكال – ترويو، سياسيه وقانونيه هايتيه، اول رئيسة لهايتي، حيث شغلت المنصب من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩١. وقد شكلت فترة ولايتها علامة فارقة كأول امرأة تشغل أعلى منصب في البلاد قبل رئاستها، عملت قاضية في المحكمة العليا الهايتية من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠، وقبل ذلك، شغلت منصب قاضية في المحكمة الفيدرالية في هايتي من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٨، وقد ساهمت في تسهيل انتقال الحكم الديمقراطي إلى الرئيس المنتخب برتراند اريستيد عام ١٩٩١، للمزيد ينظر:

Maingot. Anthony P. Trends in U. S. - Caribbean Relations. Thousand Oaks, Ca: Sage Periodical Press, 1994, pp.32-33

20. Nathan, James A and James K. Oliver. Foreign Policy Making and the American Political System. Baltimore, MD: The John Hopkins University Press, 1994.p.188

٢١. جان برتراند أريستيد هو قس كاثوليكي وسياسي هايتي شغل منصب رئيس هايتي لمرتين، الأولى من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ والثانية من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤. ولد في ١٥ يوليو ١٩٥٣ في بلدة بورت سالين، وفي عام ١٩٩٠، فاز أريستيد بأول انتخابات ديمقراطية في هايتي بأغلبية ساحقة، لكنه أطيح به بعد ثمانية أشهر فقط بانقلاب عسكري قاده الجنرال راؤول سيدراس في سبتمبر ١٩٩١. بمساعدة التدخل العسكري الأمريكي عام ١٩٩٤ تحت إدارة بيل كلينتون، عاد إلى السلطة وأكمل ولايته ١٩٩٦، أعيد انتخابه عام ٢٠٠٠، لكن انتخابات تلك السنة قوبلت بمقاطعة واسعة واحتجاجات من المعارضة، واتهم خلال ولايته الثانية بالفساد وقمع المعارضين، للمزيد ينظر:

Preeg, Ernest H. The Haitian Dilemma: A Case Study in Demographics, Development and U. S. Foreign Policy. Washington, D.C.: The Center for Strategic and International Studies, 2009.

22. McFadyen, Deidre and Pierre LaRamee. Haiti Dangerous Crossroads. Boston, Ma; South End Press, 1995.
23. Rosenau, James N and Mary Durfee. Thinking Theory Thoroughly: Coherent Approaches to an Incoherent World. Boulder, Colorado: Westview Press, 1995.
24. Nathan, James A and James K. Oliver, op, cit, p.201
25. Ridgeway, James. The Haiti Files: Decoding the Crisis. Washington, D.C.: Essential Books/Azul Editions, 1994.
26. Perusse, Roland 1. Haitian Democracy Restored, 1991-1995. Lanham, MD: University Press of America, 1995.

٢٧. راؤول سيدراس هو عسكري وسياسي هايتي لعب دورًا رئيسيًا في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب جان برتراند أريستيد عام ١٩٩١، ولد سيدراس في ٩ تموز ١٩٤٩ في مدينة جيرمي في هايتي، وتدرج في السلم العسكري حتى أصبح قائدًا للجيش الهايتي وقاد الانقلاب ضد أريستيد في ٣٠ ايلول ١٩٩١، بعد. أقل من عام على تولي أريستيد الرئاسة، بحجة "حماية الديمقراطية" من حكم أريستيد الذي اعتبره معارضوه استبداديا، وترأس المجلس العسكري الحاكم بعد الانقلاب، وواجه. انتقادات دولية بسبب حملات القمع الدموية ضد مؤيدي أريستيد، حيث قتل الآلاف خلال فترة حكمه العسكري، للمزيد ينظر:

Haiti Renewed: Political and Economic Prospects. American review, vol,44, No.6, Washington. D.C: Brooking Institutions Press, 1997.

28. Plummer, Brenda Gayle. Haiti and the United States: The Psychological Moment. Athens, GA: The University of Georgia Press, 1992.
29. Quited in, Pastor, Robert A. "More And Less Than It Seemed: The Carter-Nunn-Powell Mediation in Haiti, 1994." In Herding Cats: Multiparty Mediation in A Complex World, eds., Chester Crocker, Fen Hampson and Pamela Aall. Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 1999, p.133
30. Pastor, Robert A, ibid, p.135
31. The World Bank Group. The Development Challenge in Haiti, Washington, D.C.: World Bank. 1997, p.76

٣٢. جيمس بيكر، هو سياسي ودبلوماسي أمريكي بارز، شغل عدة مناصب رفيعة في الحكومة الأمريكية خلال عهد رؤساء مثل رونالد ريغان وجورج بوش الأب. ولد في ٢٨ أبريل ١٩٣٠ في هيوستن تكساس، ويُعتبر أحد أكثر الشخصيات تأثيرًا في السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة خلال الثمانينيات. والتسعينيات، لعب دورًا محوريًا في دبلوماسية الحرب الباردة، بما في ذلك إعادة توحيد ألمانيا وساهم في صياغة سياسات اقتصادية مهمة مثل. إصلاح الضرائب لعام ١٩٨٦، وقاد التحالف الدولي ضد العراق خلال غزو الكويت (١٩٩٠-١٩٩١). للمزيد ينظر:

James A. Baker, The **Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989–1992** Putnam's Sons, New York, 1995, pp.3-5

33. Quited in, Abrams, Elliott. "Haiti, Here We Come?" National Review XLVI, no. 11 (June 13, 1994): 26-28.
34. Abrams, Elliott, ibid, p.41
35. Van Evera, Stephen. Guide to Methods for Students of Political Science. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997, p.101

٣٦. هو قاعدة عسكرية أمريكية تقع في جنوب شرق كوبا، تُدار منذ ١٩٠٣ بموجب اتفاقية إيجار بين الولايات المتحدة وكوبا. اشتهرت عالميًا بعد أن حولتها الإدارة الأمريكية تحت حكم جورج دبليو بوش إلى سجن عسكري لاحتجاز مشتبه بهم في الحرب على "الإرهاب" بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. للمزيد ينظر:

Joseph Margulies, Guantánamo and the Abuse of Presidential Power, (Simon & Schuster, 2007, p.109

37. Aristide, Marx V., and Laurie Richardson. "Haiti's Popular Resistance." NACLA Report On the Americas, January/February 1994, pp.31-33
38. Aristide, Marx V., and Laurie Richardson, ibid, p.35

٣٩. بيل كلينتون، واسمه الكامل ويليام جيفرسون كلينتون هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثاني والأربعين للولايات المتحدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠١. ولد في19 اب ١٩٤٦ في هوب، أركنساس، وانتمى إلى الحزب الديمقراطي. تخرج من جامعة جورج تاون ودرس القانون في جامعة ييل، حيث التقى بزوجته المستقبلية هيلاري رودهام كلينتون. قبل الرئاسة، شغل منصب حاكم ولاية أركنساس لعدة فترات تميزت رئاسته بنمو اقتصادي قوي، حيث حققت البلاد فائضًا في الميزانية لأول مرة منذ عقود، كما شهدت إصلاحات اجتماعية مثل قانون إجازة الأسرة والمرض. للمزيد ينظر:

John F. Harris The Survivor: Bill Clinton in the White House" (Random House, New York, 2005), pp.15-17

40. Wiarda, Howard J. Cracks in the Consensus: Debating the Democracy Agenda in U. S. Foreign Policy. Wesport, Connecticut: Praeger Publishers, 1997,p.44
41. Shannon, Magdalene. Jean Price Mars, The Haitian Elite and The American Occupation, 1915-1935. New York: St. Martin 's Press, Inc., 1Shanp.190
42. Canham-Clyne, John. "U.S. Policy on Haiti: Selling Out Democracy." Covert Action Quarterly, no. 48 (Spring 1994): 4-5.
43. Quited in, Doherty, Carroll J. "President, Rebuffing Congress, Prepares to Launch Invasion." Congressional Quarterly 52, no. 36 (September 17, 1994): 25-78.

٤٤. دانتي كابوتو، كان دبلوماسيًا وسياسيًا أرجنتينيا بارزًا ولد عام ١٩٤٣، اشتهر بدوره المحوري في المشهد السياسي الأرجنتيني والدولي حيث شغل منصب وزير الخارجية الأرجنتينية بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٩ خلال فترة الرئيس راؤول ألفونسين وساهم بشكل كبير في إعادة بناء الديمقراطية في الأرجنتين بعد انتهاء

الحكم العسكري، كما عمل كمبعوث خاص للأمم المتحدة إلى هايتي في تسعينيات القرن الماضي حيث لعب دورًا رئيسيًا في التعامل مع الأزمة السياسية التي أعقبت الإطاحة بالرئيس جان برتراند أريستيد، بالإضافة إلى مشاركته الفاعلة في منظمة الدول الأمريكية حيث ساهم في جهود الوساطة لحل النزاعات في أمريكا اللاتينية، وقد ترك كابوتو إرثًا دبلوماسيًا كبيرًا تميز بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز الحلول السلمية للصراعات حتى وفاته بعد صراع مع المرض، للمزيد ينظر:

Carlos H. Acuña ،**Political Transition & Democratic Consolidation: Argentina 1983-1989** ،CLACSO publishing, Ohaio, (2002), p.55

45. Quited in, Morley, Morris and Chris McGillion " "Disobedient" Generals and the Politics of Redemocratization: The Clinton Administration and Haiti." Political Science Quarterly 112, no. 3 (1997): pp.365-366
46. Miranda, Carlos Ortiz. "Haiti and the United States During the 1980s and 1990s: Refugees, Immigration and Foreign Policy." San Diego Law Review32, no. 3 (Summer 1995): pp. 673-674
47. Gedda, Georges. "Haiti: A Wary Bureaucracy Confronts Clinton's Policy." Foreign Service Journal 71 (January 1994): pp. 26-29.
48. Constable, Pamela "Dateline Haiti: Caribbean Stalemate." Foreign Policy, no.89 (Winter1992-1993)26-29.176

٤٩. إميل جوناس سياسي وقاضيً هايتي شغل منصب الرئيس المؤقت لهايتي خلال الفترة الانتقالية المضطربة بين مايو وأكتوبر ١٩٩٤، حيث تولى السلطة بعد الإطاحة بالرئيس جان برتراند أريستيد في انقلاب عسكري عام ١٩٩١، وكان عمره ٨١ عامًا عند توليه المنصب مما جعله أحد أكبر الرؤساء سنا في تاريخ البلاد، وقد تم تعيينه من قبل المجلس العسكري الحاكم برئاسة الجنرال راؤول سيدراس، لكن حكومته لم تحظ باعتراف دولي واسع بسبب طبيعتها غير المنتخبة واجه خلال فترة حكمه القصيرة أزمات سياسية واقتصادية حادة، وانتهى عهده عندما تدخلت القوات الأمريكية بموجب قرار الأمم المتحدة وعاد أريستيد إلى السلطة في أكتوبر ١٩٩٤، للمزيد ينظر:

Falcoff, Mark. "What "Operation Restore Democracy" Restored." Commentary 101, no. 5 (May 1996): 45-48.

50. Clinton's Haiti Gamble Pays Off." Congressional Quarterly L. 103rd Congress, 2nd Session, 1994, 449-451.
51. Martin, lan. "Haiti Mangled Multilateralism." Foreign Policy, no. 95 (Summer 1994): 72-89.
52. Clinton, William J. "Memorandum on Haiti, June 10, 1994." Weekly Compilation of Presidential Documents 30 (June 13, 1994): p.1264.
53. Nelson, Jack. "Clinton Dispatches Carter to Haiti in Bid to End Crisis." The Los Angeles Times, September 17, 1994, Section A, p.8.

54. Barber, Ben. "U.S. Aims for Tougher Stance Against Haiti." The Christian Science Monitor, March 29, 1994, p. 3.

٥٥. هي وكالة حكومية تابعة للحكومة الفيدرالية الأمريكية تأسست عام ١٩٦١ بموجب أمر تنفيذي من الرئيس جون كينيدي، تهدف إلى قيادة وتنفيذ جهود المساعدة الإنمائية الأمريكية حول العالم من خلال برامج التنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية في أكثر من ١٠٠ دولة، تعمل الوكالة تحت إشراف مباشر لوزارة الخارجية الأمريكية مع تركيز استراتيجي على تعزيز الأمن القومي الأمريكي ودعم المصالح الأمريكية عبر مبادرات مكافحة الفقر وتنمية القطاع الخاص وتحسين الرعاية الصحية ودعم التعليم وتعزيز الديمقراطية، للمزيد ينظر:

56. Nicholas Eberstadt,**Foreign Aid and the Legacy of JFK: The Agency for International Development, 1961-2019,** Publisher: American Enterprise Institute Press (2020).pp.4-5
57. Holmes, Steven A. "With Persuasion and Muscle, Black Caucus Reshapes Haiti Policy." New York Times, July 14, 1994, Section A, p.10.

٥٨. جيمي كارتر، سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١، ولد في الأول من أكتوبر ١٩٢٤ في بلينز بولاية جورجيا، وانتمى إلى الحزب الديمقراطي، درس الهندسة في الأكاديمية البحرية الأمريكية وخدم في البحرية قبل أن يتولى منصب حاكم ولاية جورجيا من ١٩٧١ إلى ١٩٧٥، تميزت رئاسته بجهود تحقيق السلام في الشرق الأوسط حيث وسط في اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، كما ركز على حقوق الإنسان والطاقة المتجددة، لكنه واجه تحديات كبيرة مثل أزمة الرهائن في إيران وتراجع الاقتصاد الأمريكي مما أدى إلى هزيمته في انتخابات ١٩٨٠، بعد الرئاسة، للمزيد ينظر:

Julian E. Zelizer,**Jimmy Carter: The American Presidents Series,** Times Books/Henry Holt & Co.2010pp.6-9
59. Marquis, Christopher, "Aristide Backers Blash Shift in Haiti Policy as Window Dressing." The Miami Herald, March 30, 1994, Section A, p.13.
60. Devroy, Ann. "President Ignores His Own Advice on National Dialogue." The Washington Post, September 16, 1994, Section A, p.30.
61. Bohning, Don. "Why U.S. Is Forced to Invade." The Miami Herald, Sept. 13, 1994, Section A, p. 9.
62. Kohn Harris &Devroy, Ann, Leave Now, Clinton Tells Haitian Rulers." The Washington Post, September 16, 1994, Section A, p. 2.
63. Eaton, Williams. "GOP Leaders Demand Vote on Military Action in Haiti." The Los Angeles Times, September 13, 1994, Section A, p. 12.

المصادر

اولا: الوثائق

1) The World Bank Group. The Development Challenge in Haiti, Washington, D.C.: World Bank. 1997
2) Clinton's Haiti Gamble Pays Off." Congressional Quarterly L. 103rd Congress, 2nd Session, 1994

ثانيا: الكتب الأجنبية

1) Elizabeth Abbott, Haiti: The Duvaliers and Their Legacy. New York: McGraw Hill Book Company, 1988
2) Dash, J. Michael. Haiti and the United States: National Stereotypes and the Literary Imagination, 2nd ed. New York: St. Martin's Press, 1997
3) Dominguez, Jorge I and Abraham F Lowenthal. Constructing Democratic Governance: Latin America and the Caribbean in the 1990s. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1996
4) Fauriol, George A. The Haitian Challenges: U.S. Policy Considerations. Washington, D.C.: The Center for Strategic and International Studies, 1993.
5) Dominguez, Jorge I Pastor, Robert A. Pastor and R Delisle Worrell. Democracy in the Caribbean: Political, Economic and Social Perspectives. Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1993
6) Farmer, Paul. The Uses of Haiti. Monroe, Maine: Common Courage Press, 1994, p.121
7) The Third Century: U.S. Latin American Policy Choices. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 1988
8) Reagan, Ronald. *The Reagan Diaries*. 2 vols. Edited by Douglas Brinkley. New York: HarperCollins, 2007
9) Fadyen, Deidre. Haiti: Dangerous Cross Roads. Boston, Mass: The South End Press. 1995
10) Fernandez, Ronald. Cruising the Caribbean: US Influence and Intervention in the Twentieth Century. Monroe, Maine: Common Courage Press, 1994
11) George, Alexander. "The Role of Force in Diplomacy: A Continuing Dilemma for U.S. Foreign Policy." In Managing Global Chaos, eds., Chester Crocker, Fen Hampson and Pamela Aall. Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 1996
12) Griffith, Ivelaw L. and Betty N Sedoc -Dahlberg. Democracy and Human Rights in the Caribbean. Boulder, Colorado: Westview Press, 1997
13) Jean Pierre Gingras, O. Duvalier, Caribbean Cyclone: The History of Haiti and Its Present Government. New York: Expository Press, 1967.

14) Henriksen, Thomas H. Clinton's Foreign Policy in Somalia, Bosnia, Haiti, and North Korea. Stanford, Ca: Stanford University, Hoover Institution on War, Revolution and Peace, 1996.
15) Mann, Thomas E. A Question of Balance: The President, the Congress and Foreign Policy. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1990
16) Samuel P.Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman, Oklahoma: University of Oklahoma Press, 1991
17) Kegley, Charles W. Jr. and Eugene R. Wittkopf. American Foreign Policy: Pattern and Process 5th ed., New York: St. Martin's Press, 1996.
18) Manigat, Leslie F. Une Seule Voix Pour Deux Voise (One Lonely Voice for Two Ways). Port-au-Prince, Haiti: Edition Des Antilles, SA, 1994.
19) Maingot. Anthony P. Trends in U. S. - Caribbean Relations. Thousand Oaks, Ca: Sage Periodical Press, 1994
20) Nathan, James A and James K. Oliver. Foreign Policy Making and the American Political System. Baltimore, MD: The John Hopkins University Press, 1994.p.188
21) Preeg, Ernest H. The Haitian Dilemma: A Case Study in Demographics, Development and U. S. Foreign Policy. Washington, D.C.: The Center for Strategic and International Studies, 2009.
22) McFadyen, Deidre and Pierre LaRamee. Haiti Dangerous Crossroads. Boston, Ma; South End Press, 1995.
23) Rosenau, James N and Mary Durfee. Thinking Theory Thoroughly: Coherent Approaches to an Incoherent World. Boulder, Colorado: Westview Press, 1995.
24) Ridgeway, James. The Haiti Files: Decoding the Crisis. Washington, D.C.: Essential Books/Azul Editions, 1994.
25) Perusse, Roland 1. Haitian Democracy Restored, 1991-1995. Lanham, MD: University Press of America, 1995.
26) Haiti Renewed: Political and Economic Prospects. American review, vol,44,No,6,Washington. D.C: Brooking Institutions Press, 1997.
27) Plummer, Brenda Gayle. Haiti and the United States: The Psychological Moment. Athens, GA: The University of Georgia Press, 1992.
28) Pastor, Robert A. "More And Less Than It Seemed: The Carter-Nunn-Powell Mediation in Haiti, 1994." In Herding Cats: Multiparty Mediation in A Complex World, eds., Chester Crocker, Fen Hampson and Pamela Aall. Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 1999
29) James A. Baker, The **Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989–1992** Putnam's Sons, New York, 1995
30) Van Evera, Stephen. Guide to Methods for Students of Political Science. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997

31) **Joseph Margulies, Guantánamo and the Abuse of Presidential Power, Simon & Schuster, 2007**
32) Aristide, Marx V., and Laurie Richardson. "Haiti's Popular Resistance." NACLA Report on the Americans, New York, 1994
33) **John F. Harris The Survivor: Bill Clinton in the White House" (Random House, New York, 2005)**
34) Wiarda, Howard J. Cracks in the Consensus: Debating the Democracy Agenda in U. S. Foreign Policy. Wesport, Connecticut: Praeger Publishers, 1997
35) Shannon, Magdalene. Jean Price Mars, The Haitian Elite and The American Occupation, 1915-1935. New York: St. Martin 's Press, Inc., 1Shanp.1991
36) Carlos H. Acuña ،**Political Transition & Democratic Consolidation: Argentina 1983-1989** ،CLACSO publishing, Ohaio, (2002
37) Nicholas Eberstadt, **Foreign Aid and the Legacy of JFK: The Agency for International Development, 1961-2019,** Publisher: American Enterprise Institute Press (2020)
38) Julian E. Zelizer, **Jimmy Carter: The American Presidents Series,** Times Books/Henry Holt & Co.2010

ثالثا: المجلات

1) Abrams, Elliott. "Haiti, Here We Come?" **National Review** XLVI, no. 11 (June 13, 1994)
2) Morley, Morris and Chris McGillion " "Disobedient" Generals and the Politics of Redemocratization: The Clinton Administration and Haiti." **Political Science Quarterly** 112, no. 3 (1997)
3) Miranda, Carlos Ortiz. "Haiti and the United States During the 1980s and 1990s: Refugees, Immigration and Foreign Policy." **San Diego Law Review**32, no. 3 (Summer 1995)
4) Gedda, Georges. "Haiti: A Wary Bureaucracy Confronts Clinton's Policy." **Foreign Service Journal** 71 (January 1994)
5) Constable, Pamela "Dateline Haiti: Caribbean Stalemate." **Foreign Policy**, no.89 (Winter1992-1993
6) Falcoff, Mark. "What "Operation Restore Democracy" Restored." **Commentary** 101, no. 5 (May 1996)
7) Martin, lan. "Haiti Mangled Multilateralism." **Foreign Policy**, no. 95 (Summer 1994)
8) Clinton, William J. "Memorandum on Haiti, June 10, 1994." **Weekly Compilation** 30 (June 13, 1994)
9) Barber, Ben. "U.S. Aims for Tougher Stance Against Haiti." **The Christian Science Monitor**, March 29, 1994

رابعا: الصحف الأجنبية

1) The Miami Herald, March 30, 1994
2) The Washington Post, September 16, 1994
3) The Miami Herald, Sept. 13, 1994
4) The Washington Post, September 16, 1994
5) The Los Angeles Times, September 13, 1994
6) The Los Angeles Times, September 17, 1994
7) Holmes, Steven A. "With Persuasion and Muscle, Black Caucus Reshapes Haiti Policy." New York Times, July 14, 1994.